

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن ادعى على امرأة غير بربة : لم يحضرها وأمرها بالتوكيل .

قوله وإن ادعى على امرأة غير بربة : لم يحضرها وأمرها بالتوكيل .

وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به الأكثرون .

وأطلق ابن شهاب وغيره : إحضارها لأن حق الآدمي مبناه على الشج والضيق ولأن معها أمين الحاكم فلا يحمل معه خيبة الفجور والمدة يسيرة كسفرها من محلة إلى محلة ولأنها لم تنشيء هي إنما أنسدها بها .

واختار أبو الخطاب : إن تعذر حصول الحق بدون إحضارها : أحضرها .

وذكر القاضي : أن الحاكم يبعث من يقضي بينها وبين خصمها .

فوابد .

الأولى : لا يعتبر لامرأة بربة في حضورها محرم نص عليه .

وجرم به الأصحاب .

وغيرها : توكل كما تقدم .

وأطلق في الانتصار : النص في المرأة واختاره إن تعذر الحق بدون حضورها كما تقدم .

الثانية : البربة هي التي تبرز لحوائجها .

قاله المصنف والشارح والناظم وصاحب الفروع وغيرهم .

وقال في المطلع هي الكهلة التي لا تحجب احتجاب الشواب .

والمخدرة بخلافها .

وقال في الترغيب : إن خرجت للعزاء والزيارات ولم تكثر فهي مخدرة .

الثالثة : المريض يوكل كالمخدرة .

قوله وإن ادعى على غائب عن البلد في موضع لا حاكم فيه : كتب إلى ثقات من أهل ذلك

الموضع ليتوسطوا بينهما فإن لم يقبلوا قيل للخصم : حق ما تدعيه ثم يحضره وإن بعدت المسافة .

وهذا المذهب .

وجرم به في المحرر و النظم و الوحير و المنور و منتخب الآدمي وشرح ابن منجا و الهدایة و المذهب و الخلاصة و المستوعب .

وقدمه في المغني و الشج - ونصراته - و الفروع و الرعاعيتن و الحاوي الصغير وغيرهم .

وقيل : يحضره من مسافة قصر فأقل .

وقيل : لا يحضره إلا إذا كان بدون مسافة القصر .

وعنه : بدون يوم .

جزم في التبصرة وزاد : بلا مؤنة ولا مشقة .

قال الزركشي وقيل : إن جاء وعاد في يوم : أحضر ولو قبل تحرير الدعوى .

وقال في الترغيب : لا يحضره مع البعد حتى تتحرر دعواه .

وفي الترغيب أيضا : يتوقف إحضاره على سماع البينة إذا كانت مما لا يقضي فيه بالنكول .

قال : وذكر بعض أصحابنا : لا يحضره مع البعد حتى يصح عنده ما ادعاه .

وجزم به في التبصرة .

تنبيه : محل هذا إذا كان الغائب في محل ولايته .

فائدتان .

إحداهمما : لو أدعى قبله شهادة : لم تسمع دعواه ولم يعد عليه ولم يخلف عند الأصحاب .

خلافا لشيخ تقي الدين في ذلك .

قال : وهو ظاهر نقل صالح وحنبل .

وقال : لو قال أنا أعلمها ولا أؤديها فظاهر .

ولو نكل لزمه ما أدعى به إن قيل : كتمانها موجب لضمان ما تلف ولا يبعد كما يضمن في ترك

الإطعام الواجب .

الثانية : لو طلبه خصم أو حاكم ليحضره مجلس الحكم : لزمه الحضور .

حيث يلزم إحضاره بطلبه منه